منهج القلهاتي في الرّد على خصومه

من خلال ما طبع من كتاب « الكشف والبيان »

بقلم : محمد بن عبد الجليل

اختلف المسلمون في عهد مبكر من تاريخهم وانقسموا فرقا وأحزابا سياسية ودينية كثر بينها الجدل والمناظرات فكل ينتصر لقوله ويحتج له ويضع في ذلك الكتب ولئن اتفقوا أو اتفق كثير منهم على شيء من آداب المناظرة وقواعدها فإن مناهجهم في الرد على الخصوم اختلفت اختلافا قليلا أو كثيرا باختلاف الفرقة أو المذهب الذي ينتسب إليه صاحب الرد وباختلاف شخصيته وغير ذلك من العوامل وقد وصلتنا كتب كثيرة في الرد على المخالفين منها كتب المعتزلة والشيعة وأهل السنة كما وصلتنا احتجاجات الخوارج لمذهبهم وردودهم على خصومهم وأكثر ما وصلنا من ذلك عن طريق غير الخوارج وبهذا تكون لكتبهم التي في هذا الموضوع ـ الرد على المخالفين ـ أهمية كبيرة إذ من خلال مثل هذه الكتب نعرف معرفة أقرب إلى الموضوعية مآخذ الخوارج على خصومهم والحجج التي يؤيدون بها مذهبهم ويردّون بها على هؤلاء الخصوم .

ومن مؤلفات الإباضبة في هذا الباب كتاب الكشف والبيان لأبي سعيد محمد بن سعيد الأزدي القلهاتي من أهل القرن الحادي عشر للهجرة وقد حققنا

من هذا الكتاب القسم المتعلق بتاريخ الخلفاء الراشدين والفرق الإسلامية وعرّفنا في مقدمة هذا التحقيق بصاحب الكتاب تعريفا موجزا ووصفنا الكتاب وتحدثنا عن غاية المؤلف من وضعه فبينّا أنه لم يؤلف للتاريخ وإنما ألفه ليثبت ان الإباضية هي الفرقة الناجية التي شهد لها النبي بالنجاة في الحديث المشهور في انقسام المسلمين إلى ثلاث وسبعين فرقة وهو الذي رواه كثير من المحدثين وروي في أكثر كتب الحديث المتداولة بين المسلمين وبما أن غاية المؤلف إثبات أن الإباضية هي الفرقة الناجية لتمسكها بكتاب الله وسنة رسوله فإن تحقيق هذه الغاية يتطلب جدالا وردودا علي المخالفين من المفيد أن نحاول الوقوف عليها ونعرف منهج القلهاتي فيها وسيكون اعتمادنا في هذا على ما تم تحقيقه من كتاب الكشف والبيان غير أنه يجدر بنا أن ننبه إلى أن صاحبنا رد على مخالفي الإباضية في أبواب غير التي حققناها من كتابه يدل على ذلك قوله « ولكل من هذه المعاني [المقصود اليد والوجه والعين وغير ذلك إذا أضيف إلى اسم الله] تفسير يبطل ما ذكروه [الضمير يعود على أهل السنة ويسميهم الحشوية المشبهة والصفاتية] وتأولوه وذهبوا إليه وقَدْ ذكرت ذلك في باب الرد على المشبهة وتفسير النفس وغير ذلك في أول الكتاب » (1) فإذا أتينا إلى القسم المحقق من الكتاب وجدنا أن المؤلف يجمل في الحديث عما وقع في خلافه أبي بكر وعمر من حروب الردة والفتوح ثم يطيل نسبيا في أحداث عثمان ومقتله وفي الحرب التي كانت بين علي وأصحاب الجمل ثم بين علي ومعاوية وما انتهت إليه هذه الحرب من التحكيم وظهور حزب الخوارج ومناظرتهم عبد الله بن عباس في التحكيم والقتال الذي كان بينهم وبين علي يوم النهر ويمر بعد ذلك إلى استعراض الأحداث والفتن التي أدت إلى استتباب الأمر لبني أمية . غير أنه لا يقصد التاريخ لذاته وإنما غايته من التأريخ لهذه الأحداث الهامة الرد على

(1) الكشف والبيان 144.

خصومه وإثبات صحة ما يقوله أصحابه وجدير بنا أن نلاحظ أنه اختار هذه الفترة من تاريخ المسلمين لما وقع فيها من أحداث هامة كان لها الأثر في نشوء الفرق الإسلامية وكانت موضوع الصراع والجدال بين المسلمين . ويرد في هذه البسطة التاريخية على الشيعة وعلى أهل السنة ويسميهم الصفاتية والحشوية ويحشرهم في زمرة المشبهة فهو يرد على الفرقتين مستخدما الأحداث التاريخية ومتخذا منها حجة على فساد بعض ما تقول هاتان الفرقتان . فأما الشيعة فيبطل قولهم إن النبي أوصى بالخلافة لعلي ويحتج لذلك بأن النبي لما مرض ولم يستطع أن يؤم الناس في الصلاة أمر أن يصلي بالناس أبو بكر وبأن الصحابة الذين عاش النبي بين أظهرهم وبلغهم رسالته وقرأوا عليه كتاب الله وبلغونا سنة نبيه أقروا لأبي بكر بالفضل وبايعوه بالخلافة وأثنوا عليه فلو أوصى النبي لعلي لما تجاسر أبو بكر على إبطال وصيته ولما حضرت أبا بكر الوفاة استخلف عمر فبايعه المسلمون وأثنوا عليه كما أثنوا على صاحبه فلما طُعن جعل الخلافة في أصحاب الشورى الستة فاختاروا عثمان وبايعوه فأحسن السيرة في السنوات الأولى من خلافته وكل هذا دليل على عدم صحة ما تدعيه الشيعة من وصية النبي لعلي وما تزعمه من عدم صحة خلافة الشيخين ومن بعدهما عثمان . أما أهل السنة فيرد عليهم القلهاتي بهذه المقدمة التاريخية ما يقولون من أن عثمان قتل مظلوما وإن اعترفوا بأحداثه كما يبطل قولهم إن طلحة والزبير وعائشة ومعاوية حاربوا عليا متأولين وكلهم اجتهد وطلب الحق ولكن عليا أقربهم إلى الحق بينما يرى القلهاتي أن أصحاب الجمل ومعاوية وعمرو بن العاص بغاة يحل قتالهم بمقتضى الآية « فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله » (2) أما علي فقد أصاب الحق بقتال هؤلاء الناكثين والبغاة ولكنه انحرف بل ضل ضلالا بعيدا لما قبل التحكيم ووضع

(2) الحجرات 10.

الحرب بينه وبينهم ونقض العهد الذي أعطاه للمسلمين [هكذا يقول القلهاتي] بأن يقاتل الناكثين والبغاة حتى يفيئوا إلى أمر الله وفي هذا القسم من الكتاب استطرادات طويلة وردت في شكل مناظرات حقيقية تاريخية مثل مناظرة عبد الله بن عباس للخوارج أو في شكل جدال يفترض فيه المؤلف أن الخصم اعترض عليه بحجة فيرد عليها . والغاية من هذه الاستطرادات أن يثبت أن عثمان لم يقتل مظلوما وإنما قتله الصحابة أو قتل والصحابة من حوله فلم ينصره أحد ولا أنكر قتله منهم أحد بل يروي القلهاتي أن عليا والزبير وطلحة وغيرهم كانوا يحرضون الثوار على اقتحام دار عثمان وقتله بينما نجد في المصادر السنية أن هؤلاء الصحابة وغيرهم بعثوا أبناءهم يردون الناس عن دار عثمان ويمنعونه منهم وعلى هذا يكون القلهاتي قد وظف التاريخ لخدمة آرائه والاحتجاج لها والرد على مخالفيه بأن روى بعض الأحداث الهامة مثل مقتل عثمان وحادثة التحكيم ووقعة النهر وان رواية تخالف قليلا أو كثيرا ما جاء في غير كتب الإباضية وقد أشار الطبري وابن الأثير ـ وهما سنيان ـ إلى رواية الخوارج لحادثة التحكيم واستعداد علي للرجوع عن قبوله ثم كذباها قال الطبري في ذلك « وأما الخوارج فيقولون قلنا صدقت قد كنا كما ذكرت وفعلنا ما وصفت [من إصرار على إجابة أهل الشام إلى التحكيم] ولكن ذلك كان منا كفرا فقد تبنا إلى اللّه فتب إلى اللّه كما تبنا نبايعك والا فنحن مخالفوك فبايعنا علي وقال ادخلوا فلنمكث ستة أشهر حتى يجبى المال ويسمن الكراع ثم نخرج إلى عدونا **ولسنا نأخذ بقولهم وقد كذبوا** » (3) وقال ابن الأثير بعد أن نقل هذه الرواية « وقد كذب الخوارج في مازعموا » (4) ومثال آخر أوضح دلالة على أن القلهاتي تصرف في رواية الأحداث حتى تكون صالحة لتبرهن على

(3) الطبري تاريخ 66/6 تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم القاهرة 1964 (سلسلة ذخائر العرب 20) .
(4) ابن الاثير الكامل في التاريخ 107/2 .

صحة ما يذهب إليه هو وأصحابه فقد جاء في سنن البيهقي أن رجلا سأل عليا عن أصحاب الجمل أمشركون هم فقال من الشرك فروا فقال السائل أمناقون هم فقال علي إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا فسأل الرجل فمن هم إذن فقال علي إخواننا بغوا علينا » (5) فأورد القلهاتي هذا الخبر ولكنه جعله في قتلى النهروان فقال « ويوجد أنه قال له بعض أصحابه [بعد فراغه من وقعة النهروان] يا أمير المؤمنين قتلنا المشركين قال من الشرك فروا قال فالمنافقين قال إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا وهؤلاء يذكرون الله كثيرا » (6) وكما تصرف في رواية الأحداث التاريخية والأقوال روى المناظرة التي وقعت بين عبد الله بن عباس مبعوث علي وبين الخوارج رواية مخالفة لرواية المصادر السنية فبينما نجد في هذه المصادر أن عددا هاما من الخوارج رجع إلى علي أو شك في أمره نجد القلهاتي يؤكد أن ابن عباس اقتنع بحجتهم وقبل رأيهم في التحكيم « وانصرف من عندهم [الخوارج] وهو مقر لهم معترف بأنهم قد خصموه ونقضوا عليه ما جاء به مما احتج به عليهم فرجع ابن عباس إلى علي فلما رآه قام فناجاه وكره أن يسمع أصحابه قولهم وحجتهم التي احتجوا بها فقال له علي ألا تعينني على قتالهم فقال ابن عباس لا والله لا أقاتل قوما خصموني في الدنيا وهم يوم القيَامة لي أخصم وعلي أقوى وإن لم أكن معهم لم أكن عليهم واعتزل عنه ابن عباس رضي الله عنه ففارقه » (7) والرأي عندنا أن رواية المصادر السنية لنص هذه المناظرة أقرب إلى الصحة من رواية القلهاتي لأن نص رواية المصادر السنية بعيد من الإطناب والغموض والتفريعات فهو بذلك أقرب إلى روح العرب وإلى البلاغة والفصاحة العربية في القرن الأول بينما في النص

(5) البيهقي السنن الكبرى 2 ـ 173 ـ 174 وانظر شبيها بهذا في طبقات ابن سعد 224/3 ـ 225 في ترجمة طلحة بن عبيد الله.

(6) الكشف والبيان 87.

(7) المصدر السابق 84.

الذي أثبته القلهاتي إطناب يكاد يكون مملا بل هو ممل وغموض في عدد من الفقرات يضاف إلى تفريع في المسائل والاعتراضات والردود عليها وكل هذا يدفعنا إلى ترجيح أن يكون النص الذي يرويه مؤلف الكشف والبيان من وضع الإباضية في عهد متأخر نسبيا وقد يعمد إلى الاحتجاج بحديث يظهر عليه الضعف بل الوضع ليرفع من أحد رجال الإباضية ولا نقصد بذلك الحديثين أو الأحاديث الواردة في فضل عمار بن ياسر وكونه يتبع الحق ويقتل على يد الفئة الباغية ولكننا نقصد حديثا رواه القلهاتي في فضل حرقوص بن زهير وهو من رؤوس الخوارج قتل يوم النهروان فيروي القلهاتي أن النبي قال فيه ثلاثة أيام « أول من يدخل عليكم من هذا الباب رجل فهو من أهل الجنة » وكل يوم هو أول من يدخل ثم يروي خبرا لا يخلو من غرابة وهو أن دانيال الحكيم سأل ربه أن لا يدفنه إلا رجل من أهل الجنة ومات دانيال بالسوس فلم يزل في تابوت حتى فتح أبو موسى الأشعري السوس ووجده فأنفذ إليه عمر بن الخطاب حرقوصا ليدفن دانيال ويضيف القلهاتي أن أبا موسى قال لما بلغه مقتل حرقوص « والذي نفسي بيده لو اجتمع على الرمح الذي طعن به حرقوص ما بين المشرق والمغرب لدخلوا النار كلهم » (8) ولم يرد الحديث في مسند الربيع بن حبيب وهو كتاب الحديث المعتمد عند الإباضية زيادة على عدم وروده في كتب الحديث المعتمدة عند أهل السنة ومن الغريب أن يكفر الخوارج أبا موسى الأشعري ثم يقول أبو موسى هذا في حرقوص ما نسبه إليه القلهاتي فهو كما وظف التاريخ ليحتج ويجادل خصومه وظف الحديث لبلوغ هذه الغاية وعلى هذا تكون الإباضية وضعت الأحاديث لتنصر مذهبها كما فعلت فرق إسلامية أخرى وكثيرا ما يبرز في هذا القسم التاريخي من الكتاب ما في أعمال الحكام

---

(8) انظر الكشف والبيان ص 86 ـ 87.

الذين تراهم الإباضية ضلّالا أو فساقا بل كفارا من مخالفة للكتاب والسنة فينسب إلى هذا الحاكم أو ذاك أو بعض أصحابه فعلا ثم يحكم على هذا الفعل ويذمه ذما صريحا مباشرا ويؤيد حكمه بدليل أو أدلة من الكتاب أو السنة أو باقوال من تدعيهم الإباضية من رجال المسلمين مثل عبد الله بن عباس أو غيره .

فإذا انتقلنا إلى الجزء الخاص بالفرق الإسلامية وجدنا أن في تصنيفه لها ردا ضمنيا على المخالفين فمنهجه في الكتاب وفي تصنيف الفرق الإسلامية قريب من منهج البغدادي في ذلك في كتابه الفرق بين الفرق فالرجلان ينطلقان كما انطلق غيرهما من الذين كتبوا عن الفرق من الحديث المشهور المروي في انقسام المسلمين إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها على ضلال أو كلها في النار ما عدا واحدة هي الفرقة الناجية وهي أهل السنة على اختلاف مذاهبها واتجاهاتها عند البغدادي أما القلهاتي فالفرقة الناجية عنده هي الإباضية - ويسميهم أهل الاستقامة أو المسلمين - ويسكت سكوتا كاملا عن فرقها أو الإشارة إليها والحال أن بعض فرق الإباضية هام والغاية من هذا السكوت إثبات إن أصحابه لم تتقسمهم الأهواء . وبعدها يعمد البغدادي والقلهاتي إلى تعداد الفرق الإسلامية وذكر مقالاتها مع بيان ما فيها من فساد ثم يفرد كل من الرجلين بابا للفرقة التي يراها ناجية وقد أفرد القلهاتي الباب الخمسين وهو الأخير في كتابه للحديث عن مقالات الإباضية والسند الذي أخذت عنه مذهبها وهو سند يتسلسل حتى يصل أعلام الصحابة ثم الرسول ثم جبريل ثم الله .

أما الفرق الإسلامية فيصنف القلهاتي أصولها باعتبار ما تقوله في عثمان وقتلته وهي ثلاث فرق فرقة قتلته وهم المهاجرون والأنصار ومنهم علي وفرقة وقفت في قتله ومنها سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة

وفرقة طالبت بدمه ومنهم طلحة والزبير ومن معهما ومعاوية وأصحابه ولما قبل علي التحكيم انقسم أصحابه فريقين فريق قبل التحكيم وهم الشيعة وفريق لم يقبله وهم الخوارج فهذه عنده هي أصول الفرق الإسلامية وفي تسميته لهذه الفرق ولفروعها بما يصمها ويشينها أو يزينها رد على المخالفين فقد سمى قتلة عثمان أهل الاستقامة وهي تسمية فيها انحياز ظاهر وتصويب لفعل من قتل عثمان وهم عنده المهاجرون والأنصار ولا يماري أحد من المسلمين في أنهم هم القدوة بعد النبي . وبرر خروج الحرورية على علي بأنه قبل التحكيم وذلك شك في كونه على الحق ومخالفة لقول الله « فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله » (9) وأثنى على الخوارج قبل أن تظهر فيهم الانقسامات وبدَّع أمثال نافع بن الأزرق ونجدة بن عامر واعتبر أنهم [أي الخوارج قبل أن ينقسموا] هم الباقون على ما كان عليه الرسول وأصحابه والمتمسكون به أما الواقفون في قتل عثمان فيسميهم الشكاك لأنهم شكوا في أمر أجمع عليه المهاجرون والأنصار ولا يخفى ما في ذلك من شناعة أما المطالبون بدمه فيسميهم العثمانية لمناصرتهم رجلا أجمع المهاجرون والأنصار على انه يستحق القتل ويزيد موقفهم شناعة ما يذكره من أحداث عثمان وما يرويه من أقوال عائشة وبعض الصحابة أمثال ابن مسعود في عثمان ومن ذلك قوله « وبلغنا أن عبد الله بن مسعود قال له ذات يوم يا عثمان أذكرك الله هل سمعت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم « من رضي عنه ابن مسعود فأنا عنه راض ومن سخط عليه ابن مسعود فانا عليه ساخط » قال نعم فقال ابن مسعود أشهد الله ومن حضرني أني عليك ساخط » (10) وكما سمى أصول الفرق المخالفة بما يصمها

(9) الحجرات 10 .
(10) الكشف والبيان 43.

سمى فروعها وخاصة أهل السنة وأنكر استحقاقهم هذه التسمية فقال « وسموا أنفسهم سلفية وخلفية وهم ممن تسمى بالسنة والجماعة وقد سماهم أهل الاستقامة أهل الفرقة وأهل الفتنة » (11) وسماهم بما يرى أنهم جديرون بأن يتسموا به فسماهم الصفاتية إشارة إلى عدم تنزيههم الله إذ ميزوا صفاته عن ذاته وسماهم المشبهة إشارة إلى تشبيههم الخالق بخلقه وسماهم حشوية احتقارا لهم ولما يجيئون به من قول ولما يذهبون اليه من تشبيه . وعد من فروع هذه الفرقة المذاهب الفقهية الأربعة المعروفة اليوم والظاهرية ومذهبا كلاميا سنيا هو الاشعرية وأضاف الى هذه الفروع الكرامية والهيصمية والداودية المنسوبة إلى داود الجواربي (12) والكهشمية (13) والعابدية والتونية والزرينية والإسحاقية والواحدية وكل هذه الفروع إذا استثنينا المذاهب الفقهية الخمسة والأشعرية معدودة في فرق المشبهة ولا تُعتبر من فرق أهل السنة وينسب أكثرها إلى رجال لا علم لهم ولا نباهة وقال فيها الشهرستاني « وهم طوائف بلغ عددهم إلى اثنتي عشرة فرقة وأصولها ست العابدية والزرينية والإسحاقية والواحدية وأقربهم الهيصمية ولكل واحدة منهم رأي الا أنه لم يصدر ذلك عن علماء معتبرين بل عن سفهاء أغتام جاهلين لم نفردها مذهبا وأوردنا مذهب صاحب المقالة وأشرنا الى ما يتفرغ منه » (14) وكما سمى أهل السنة مشبهة وصفاتية وحشوية سمى المعتزلة معطلة . وهكذا نرى القلهاتي يتوسع في أقوال بعض الفرق المخالفة فيفهم هذه الأقوال كما يريد هو أن يفهمها وينسب إلى هذه الفرق مالم تقل به صراحة من مقالات تصمها مثل التشبيه والغلو فيه كما

---

(11) المصدر السابق 141 .
(12) انظر عنه الفرق بين الفرق للبغدادي ص 216 و 320 والشهرستاني الملل والنحل 1/105 .
(13) ذكرها الشهرستاني في الملل والنحل 1/105 وقال انها من مشبهة الحشوية .
(14) المصدر السابق 1/108 .

يصنف فيها فرقا فرعية قليلة الأهمية غريبة عنها غايته من ذلك أن يبرز أنه مصيب في تسميته هذه الفرقة المخالفة بما يصمها وأن يثبت أن مقالاتها فاسدة .

ومن منهجه في الرد على الفرق المخالفة أنه يخص كل واحدة من أمهات هذه الفرق بباب أو أكثر يتحدث فيه عن أصول هذه الفرقة والمقالات التي أجمع عليها أتباعها وبعض ما يرتبون على ذلك من النتائج ثم يعدد فروع هذه الفرقة الأصلية فيثبت ما انفرد به كل فرع ويبين أحيانا ما في هذه الأقوال من بدع ومسلكه هذا شبيه بمسلك البغدادي عندما يعدد فضائح بعض مخالفيه أمثال النظام وأبي الهذيل العلاف وبشر بن المعتمر وغيرهم (15) ليبرز ضلالة هؤلاء وضلالة من كان على رأيهم . فاذا فرغ القلهاتي من هذا تجرد للرد على هذه الفرقة الأم وفروعها في باب خاص وربما عقد لهذا الرد أكثر من باب وكثيرا ما يذكر حجة الخصم ثم يدحضها كما أن هذا الرد كثيرا ما يكون مقسما إلى فقرات تكاد تنفرد كل واحدة منها بالرد على قول من أقوال الفرقة المخالفة وكثيرا ما تُستهل الفقرة بمثل هذه العبارة « ومما أضلهم الله به وأعمى أبصارهم » فاذا فرغ من إبطال هذا القول أورد قول أصحابه في تلك المسألة واستعمل في الغالب هذه العبارة « وقال المسلمون » أو « وقال أهل الاستقامة » و « وقد يعرف ذو الألباب » ثم يتبع هذه العبارة ببعض ما تقوله الإباضية . والملاحظ أنه أخذ بعض مادة ردوده على المخالفين من كتب ألفها علماء الإباضية فقد ذكر مثلا ما يفيد أنه أخذ عن أبي محمد بن بركة وهو عالم إباضي عماني من أهل القرنين الرابع والخامس للهجرة وله مؤلفات كثيرة كما ذكر أن رده على الصفاتية ـ وهو الاسم الذي يسمى به أهل السنة ـ مأخوذ من سيرة

(15) انظر مثلا تعداد هذه الفضائح في الملل والنحل للبغدادي ص 88 ـ 102 تحقيق البير نصرى نادر بيروت (بدون تاريخ) وقارن ذلك بما جاء في الكشف والبيان ص 128 ـ 129.

شبيب بن عطية وقد جاء في العقود الفضية في أصول الإباضية لسالم بن حميد الحارثي أن أحد رجال الإباضية في عمان سُمى بهذا الاسم وقال إنه كان بمنزلة الإمام في عمان بعد مقتل الجلندى بن مسعود سنة 134 هـ (16)فهل شبيب بن عطية الذي أخذ عنه القلهاتي هو شبيب الذي تحدث عنه صاحب العقود الفضية ؟ ومما يمكن أن يدل على أن القلهاتي أخذ في ردوده عن كتب أخرى قوله « ونبدأ بذكرها [الضمير للفرق] فرقة فرقة ونذكر احتجاجاتها وقولها والحجة عليها من كتاب الله وسنة نبي الله صلى الله عليه وسلم ومن إجماع الأمة » (17) وليس يخفى ان الإجماع المراد هنا إنما هو إجماع الإباضية ومن تدعيهم الإباضية فإذا صح فهمنا لهذا النص واستنتاجنا منه كان الكتاب الذي نشتغل به من نتائج حركة تأليف بدأها الإباضية في عهد مبكر نسبيا يمكن أن يكون القرن الثاني للهجرة ومن غايات هذه الحركة الرد على الفرق المخالفة ومعنى ذلك أن التأليف في الفرق الإسلامية وغيرها والرد على المخالفين لم يكن مما اشتغل به المعتزلة والشيعة وأهل السنة وحدهم بل ضربت الإباضية في هذه الحركة بسهم وهذا يدل على أنها اقتحمت ساحة الصراع الفكري بين الفرق الإسلامية فخاضته ولم تزل تخوضه إلى عهد المؤلف .

وكما استعان بالتاريخ ليظهر فساد بعض مقالات الخصوم من شيعة وسنة وكما سمى الفرق المخالفة بما يصمها عمد إلى الحديث يحتج به لإصحابه وينافح به عنهم ويرد على مخالفيهم فروى أحاديث يدل كل منها دلالة واضحة على ضلال فرقة بعينها أو أكثر من فرق المخالفين فروى مثلا قول النبي في المعتزلة « القدرية مجوس هذه الأمة » (18) وروى قوله في المعتزلة والمرجئة

---

(16) انظر العقود الفضبة للحارثي ص 253 طبعة بيروت (بدون تاريخ).

(17) الكشف والبيان ص 109.

(18) القلهاني : الكشف والبيان ص 120.

« المرجئة يهود هذه الأمة والقدرية مجوسها » (19) والمراد بالمرجئة هنا أهل السنة لأن المؤلف لم يذكر المرجئة في الفرق التي تحدث عنها وإنما جمع الفرق التي لا يمكن الحاقها بالمعتزلة ولا بالشيعة ولا بالخوارج فجعلها كلها في فرقة كبيرة سماها الصفاتية والحشوية والمشبهة وقال عن أتباع هذه الفرقة إنهم يسمون أنفسهم أهل السنة . وروى كذلك قول النبي في مثبتي القضاء والقدر من الله « سيكون في هذه الأمة قوم يعملون المعاصي ثم يقولون هي من الله قضاء وقدر فإذا لقيتموهم فأعلموهم أني بريء منهم » (20) وروى في الشيعة قول النبي « الرافضة نصارى هذه الأمة » (21) و « سيكون بعدي قوم يسمون الرافضة فإن لقيتموهم فاقتلوهم فإنهم كافرون ينتحلون أهل البيت ويشتمون أبا بكر وعمر » (22) كما روى عدة أحاديث أخرى في الموضوع نفسه ولئن روي الحديث المتعلق بالمعتزلة في عدد من كتب الحديث المعتمدة عند السنة ومنها الكتب التسعة التي صنع ونسينك فهارس ألفاظها فإن الأحاديث الأخرى لم ترد في هذه الكتب ولا في مسند الربيع بن حبيب وهو من كتب الحديث المعتمدة عند الإباضية ولم يكتف القلهاتي باعتبار هذه الأحاديث صحيحة بل أورد معها أقوال بعض الصحابة التي تفيد إنكارهم ما تقول به بعض الفرق المخالفة للإباضية وكأنما لم يكتف بهذا كله فبين العلة التي من أجلها سمى النبي القدرية مجوسا « لأن المجوس قالوا إن للعالم خالقين واحد يخلق الخير وهو النور وواحد يخلق الشر وهو الظلمة والقدرية قالوا إن الله يخلق الخير والعبد يخلق الشر فضاهوا المجوس في قولهم والثنوية في اعتقادهم » (23) وقد استنتج

(19) المصدر السابق ص 198 .
(20) المصدر السابق ص 116 .
(21) المصدر السابق ص 273 .
(22) المصدر السابق ص 269 .
(23) المصدر السابق ص 120 .

هذا من قول المعتزلة « إن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها وإن الرب سبحانه لا يخلق إلا الخير ولا يخلق الشر » (24) كما بين العلة التي من أجلها سمى النبي الرافضة نصارى الأمة فقال في الغالية من الشيعة « وهم أهل الغلو والتقصير بسبب شبهاتهم من مذهب الحلولية ومذهب أهل التناسخ ومذهب اليهود ومذهب النصارى لأن اليهود شبهت الخالق بالخلق والنصارى شبهت الخلق بالخالق » (25) ولم يكن القلهاتي بدعا من المتكلمين في استعانته بالحديث للرد على المخالفين ذلك أن الحديث كان من أمضى الأسلحة التي تحاربت بها الفرق الإسلامية وكل واحدة كانت تضع الحديث لنصرة مقالاتها وإبطال ما يقوله المخالفون ولئن اشتهر رجال الشيعة بوضع الحديث فإن من رجال الفرق الأخرى من كان يضع الحديث ولا شك أن من علماء الإباضية من كان يضع الحديث أو يروي الأحاديث الضعيفة لينصر نحلته ولئن كان المعتزلة لا يحبون أن يسموا القدرية ويجزعون من هذه التسمية للحديث المروي في كون « القدرية مجوس هذه الأمة » فإن الخوارج كانوا على ما يبدو يجزعون من حديث آخر ويدل على جزعهم منه وقوف القلهاتي عنده ليثبت أنه موضوع وهذا الحدث مشهور روته كل كتب الحديث المعتمدة عند أهل السنة أو أكثرها في رجل أعرابي حضر والنبي يقسم ما لا جاءه فقال له يا محمد أعدل فغضب وقام الرجل يصلي فقال النبي لأصحابه أيكم يقتله فقام لذلك اثنان أو ثلاثة منهم واحدا بعد آخر وكلما رآه أحدهم خاشعا في صلاته هاب أن يقتله ورجع إلى النبي فأخبره بذلك فاستأذن علي في قتله فأذن له النبي ولكن عليا لم يجد الرجل فرجع فقال النبي « سيكون من ضئضىء هذا قوم يقرأون القرآن لايجاوز تراقيهم . . . » وذكر أوصافا أخرى تنطبق على الخوارج وذمهم ونعتهم بالمروق

(24) المصدر السابق ص 111 .

(25) الكشف والبيان 285 .

من الدين وبشّر قاتلهم ومن قُتل بسلاحهم بالجنة وتوعدهم في رواية أخرى بالقتل إن أدركهم . وقد روى القلهاتي هذا الحديث وجعله في فتى قال في نفسه أنا خير من في هذا المجلس يقصد مجلس النبي وأصحابه ولكنه نعت الحديث بانه موضوع ونقده نقدا داخليا ليصل إلى هذه النتيجة فسأل المخالفين لماذا قام أبو بكر ثم عمر لقتل الرجل فلم يقتلاه أهذا منهما شك في حكمة ما يأمر به النبي ثم اندفع يعيب على أهل السنة تحريفهم للنصوص الدينية وفهمهم لها على غير الوجه الصحيح .

واحتج بالقرآن ليثبت بطلان كثير من مقالات المخالفين من معتزلة وسنة وخوارج وشيعة وطريقته في ذلك أن يثبت قولا من أقوال المخالفين ثم يبطله بآية أو آيات من القرآن وبنص أو أكثر من الحديث وأحيانا يورد حجة المخالفين إذا كانت من القرآن والسنة ثم يدحضها بنص ديني ومن هذا نرى اختلاف منهج القلهاتي والإباضية في تأويل النصوص الدينية وترتيب أصناف الادلة عن منهج غيره فالمعتزلة يستعملون في بحوثهم الكلامية العقل وطرق الاستدلال المنطقي ويتأولون نصوص الكتاب والسنة تبعا لما يؤدي إليه النظر العقلي في الغيبيات حتى أداهم ذلك إلى القول في المسائل المتعلقة بذات الله وصفاته بأقوال غربية مستهجنة أما أهل السنة فقد عرف عن أكثرهم الإمساك عن الخوض في المغيبات وبعض المسائل الكلامية والأخذ بما يدل عليه ظاهر النص من قرآن وسنة مع تنزيه الله عن أن يكون له شبيه من خلقه وعن كل ما يقدح في عظمته وجلاله ومن هنا وجد القلهاتي منفذا ليعيب أهل السنة ـ وسماهم الصفاتية والمشبّهة والحشوية ـ بأنهم يحرفون النصوص الدينية خاصة الأحاديث ويفهمونها الفهم غير الصحيح حتى تصلح حجة على ما يقولون . وعاب الشيعة بأنهم يجعلون القرآن والحديث تابعين لمقالاتهم فيقولون ويذهبون في شرح بعض الآيات مذاهب غريبة مثل قولهم في هذه الآية « وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » إن المقصود بالبقرة إنما هو عائشة أم

المؤمنين وقولهم في شرح « فقلنا اضربوه ببعضها » إنه طلحة والزبير وإذا كان القلهاتي وأصحابه لا يرضون واحدا من هذه الاتجاهات في تأويل النص الديني فإن لهم منهجهم الخاص في ذلك وهو قائم على أن كتاب الله واحد لا يجوز عليه التناقض والاختلاف والسنة واحدة لا يجوز عليها التناقض والاختلاف وهي تفصل ما أجمل القرآن أو توضحه وتشرّع في ما سكت عنه الكتاب فلا يجوز عنده بحال من الأحوال أن تخالف ما جاء به القرآن ولا أن تنقضه كما يقوم هذا المنهج على عدم الإمساك عن الخوض في المسائل الغيبية خوفا من الوقوع في الخطإ وعملا بهذا المنهج اعتبر بعض الآيات أصلا وجعل ما يخالفها تبعا لها فأولها حتى لا تناقض الأولى فمن الآيات التي اتخذ مدلولها أصلا قوله تعالى « ليس كمثله شيء » وهي دالة على نفي التشبيه عن الله فما خالفها من القرآن مثل قوله « يد الله فوق أيديهم » و « بل يداه مبسوطتان » يجب تأويله حتى يوافق معناه الآيات التي تنفي التشبيه واستخرج من هذه الآية « لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير » (26) دليلا على نفي رؤية الله واعتبرها آية محكمة ورد على من احتج ب « وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة » (27) فاستعان باقوال المفسرين وقابل هذه الآية بآيات أخرى واحتج ببعض شعر العرب ليثبت أن ناظرة بمعنى منتظرة فقال « فان احتج محتج بقوله تعالى « وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة » قيل له إنه قال أهل التفسير منهم ابن عباس وأبو صالح والضحاك والحسين ومجاهد قالوا وجوه يومئذ ناضرة اي حسنة مشرقة مستبشرة بثواب ربها إلى ربها ناظرة منتظرة ما يأتيها من خيره وإحسانه وهو معروف في القرآن ولغة العرب قال عز وجل « ما ينظر هؤلاء إلا صبحة واحدة » (28) . . . . وقوله ناضرة الأولى من النضارة والحسن وهي

(26) الأنعام 103.

(27) القيامة 22 ـ 23.

(28) ص 15.

بالضاد والنظرة من الانتظار وهي بالظاء يقال نضر وجهه ينضر نضرا وانشد الفراء . . . [وأثبت بعد ذلك ثمانية أبيات] (29) . وهكذا أبطل كثيرا من حجج الخصوم المستخرجة من القرآن أما الأحاديث التي يحتج بها الخصوم فهو يردها ويعتبرها موضوعة إذا ناقض مضمونها مضمون الآيات المحكمة لأن القرآن مقدم على السنة وعليه يجب أن تعرض وسنده في ذلك قول يرفعه إلى النبي وهو « ستروى بعدي روايات فاعرضوها على كتاب الله فما وافق كتاب الله فأنا قلته وما لم يوافق كتاب الله فإني لم اقله » (30) واستند إلى سند آخر قوي هو الإجماع ليبطل ما يقول به المخالفون فردد كثيرا مثل هذه الجملة « وقال المسلمون أهل الاستقامة » او « وقال أهل الاستقامة » أو ما في معناها ثم أردف ذلك بقول من أقوال أصحابه مناقض لأقوال الخصوم ووصل في بعض الحالات إلى تكفيرهم كفر شرك كما فعل بالأزارقة فقد كفرهم بجحدهم الرجم رجم الزاني المحصن رغم إجماع السلمين عليه .

وقريب من عيبه بعض المخالفين له بتأويل الآيات والأحاديث حسب ما تمليه عليهم أهواؤهم عيبه بعض هؤلاء المخالفين برواية الأحاديث المتناقضة عن رجال متهمين غير عدول فقد عاب على أهل السنة تناقضهم فهم يروون الأحاديث في التشنيع على أهل الأهواء من قدرية ومرجئة وجبرية ثم يأخذون عن بعض رجال هذه الفرق التي يعيبونها كما عاب أهل السنة بأنهم يأخذون الحديث عن رجال قدح بعضهم في بعض وجرّح بعضهم بعضا فقال « وقبلوا شهادة المغيرة بن شعبة وأبي بكر في زمان واحد وقبلوا شهادة محمد بن علي بن مروان ومن خرج عليه فقبلوا حديثه وحديث من خرج عليه وقبلوا حديث

(29) الكشف والبيان 147.

(30) الكشف والبيان ص 150.

المهلب بن أبي صفرة وأبي مروان العبدي » (31) وزاد فعابهم بأنهم في روايتهم الأحاديث كحاطب ليل يروون الأحاديث المتناقضة ولا يدعوهم ما فيها من تناقض إلى الشك في صحتها فيثبتونها في كتبهم ويستنبطون منها الأحكام ويذكر القلهاتي طرفا من هذه الأحاديث ويبين مدى تناقضها تناقضا لا يجوز معه أن يكون بعضها ناسخا وبعضها منسوخا ويتعلق بعض هذه الأحاديث بالأحكام ويتعلق بعضها بالعقيدة وتتعلق أحاديث أخرى بغير ذلك ومن هذه الأحاديث المتناقضة قول الرسول « مثل أمتي مثل المطر لايدرى أو له خير أم آخره » ويناقضه « خير أمتي القرن الذي بعثت فيه » ومنها قوله « لا طيرة ولا عدوى في الإسلام » ويناقضه قوله « فر من المجذوم فرارك من الأسد » . فنرى من هذا أن القلهاتي إذا كان يرجع في تفسير بعض الآيات والأحاديث إلى أسباب النزول بالنسبة للقرآن أو إلى الظروف التي قيل فيها الحديث وإلى توسع العرب في اللغة ومدلول الكلمات واستعمالها المجاز والكناية وغير ذلك إذا كان يرجع إلى هذا وغيره ليثبت أن الآيات كلها أو الأحاديث وإن اختلفت في الظاهر فهي تدل على صحة ما تقول به الإباضية فهو إذا كان الأمر يتعلق بالرد على خصومه يقتصر على تأويل القرآن والحديث وفهمها على المعاني القريبة الظاهرة ولا يحاول ربط الحديث بالظرف الذي قبل فيه ولا بأسباب النزول بالنسبة للقرآن كما لا يأخذ في استنباطه الأحكام من النصوص بأصل من أصول الفقه المعروفة وهو أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص الظرف . أما الشيعة فيعيب عليهم إكثارهم من رواية الأحاديث في الرفع من شأن علي وإثبات الوصية له كما يعيبهم بقولهم إن للنص ظاهرا وباطنا ولم يعب القلهاتي وحده أهل السنة بالاخذ بالأحاديث المتناقضة بل عابهم بذلك قبل القلهاتي آخرون من المعتزلة خاصة وزادوا فعابوهم برواية الأحاديث الغالية في التشبيه وكذلك فعل

---

(31) المصدر السابق 197.

القلهاتي ومما يدلنا على كثرة من عاب أهل السنة أو أصحاب الحديث منهم بهذه العيوب أن ابن قتيبة الف كتابه « تأويل مختلف الحديث » للرد على عائبي أصحاب الحديث وكثير من هذه الأحاديث التي يظهر عليها التناقض مع أحاديث أخرى أو مع القرآن وارد في كتب الحديث الصحيحة وقد صحح ابن قتيبة كثيرا من هذه الأحاديث ورد على من يعيبها بالتناقض أما الأحاديث التي توهم التشبيه فكثير منها وارد في كتب الصحاح ورد ابن قتيبة على الذين عابوا أصحاب الحديث بمثل هذا القول « وقد جاءت أحاديث صحاح مثل « قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمان » (32) و « إن الله تعالى خلق آدم على صورته » . . . . ولهذه الأحاديث مخارج سنخبر بها في مواضعها من هذا الكتاب إن شاء الله » (33) وأحاديث أخرى أوردها القلهاتي منها حديث ان الله اشتكت عيناه فعادته الملائكة (32) أنكر صحتها المحدثون كلهم وردّها ابن قتيبة وقال « وكذلك هذه الأحاديث التي يشنع بها عليهم [الضمير لأصحاب الحديث] من عرق الخيل وزغب الصدر وقفص الذهب وعيادة الملائكة هي كلها باطل لا طرق لها ولا رواة ولا نشك في وضع الزنادقة لها » (33) وهذا يدلنا على أن القلهاتي عاب على أصحاب الحديث ما عابهم به غيره قبله فردود القلهاتي على أصحاب الحديث تمثل إذن حلقة من حلقات الصراع الفكري والجدال بين الاتجاه العقلاني الذي يعتمد المنطق وبين منهج أصحاب الحديث والقلهاتي وأصحابه إلى الاتجاه العقلاني أقرب منهم إلى اتجاه أصحاب الحديث ويشهد على هذا أن صاحب الكشف والبيان أخذ على المحدثين مآخذ قريبة جدا من التي أخذها عليهم النظام حسب ما يفهم من هذا النص لابن قتيبة « وله [الضمير للنظام] أقاويل في الحديث يدعي عليها أنها مناقضة

(32) انظر هذه الأحاديث في الكشف والبيان 145 ـ 146.

(33) انظر ابن قتيبة « تأويل مختلف الحديث » ص 76.

للكتاب وأحاديث يستبشعها من جهة العقل وذكر أن جهة حجة العقل قد تنسخ الأخبار وأحاديث ينقض بعضها بعضا وسنذكرها فيما بعد إن شاء الله » (34) ومن هذا النص ومقارنته بما ورد في الكشف والبيان نستخلص أن المنهج الذي اعتمده القلهاتي في بعض ردوده على مخالفيه لم يتغير كثيرا عما كان عليه في عصر ابن قتيبة .

وكثيرا ما يتخلل الرد على الفرق المخالفة حديثه عن أصول هذه الفرق وما يترتب عنها من مقالات فرعية فيبين ما في المقالات الفرعية من فساد إما لأنها تناقض أصلا من أصول هذه الفرقة التي يرد عليها أو لأنها تؤدي إلى ما لا يقبل عقلا في الإسلام كالتعطيل أو وصف الله بما يتنافى وعظمته كوصفه بالعجز أو الجور مثلا وأظهر ما يكون ذلك في ردوده على المعتزلة والشيعة فالشيعة أرادوا الرفع من شأن علي وإثبات الوصية له فوضعوا منه وذكروا عنه ما يقتضي وصفه بالجبن والتضييع بعد أن وصفوه بالشجاعة وذلك أن عليا إذا ثبت أن النبي أوصى له بالخلافة فقد ضيع وصية رسول الله إذ لم يطالب بالخلافة لنفسه كما يثبت جبنه بما أخبروا عنه أنه لم يحرك ساكنا لما ضرب أبو بكر وعمر زوجته فاطمة حتى ألقت ولدا وأرادا أن يحرقا داره لامتناعه عن بيعة أبي بكر . أما المعتزلة فأمرهم أشنع لأنهم قالوا بما يقتضي إن الله موصوف بالعجز عندما ذهبوا إلى أن الله أراد من عباده كلهم الإيمان فكان من بعضهم الكفر وحاجهم القلهاتي بما يلي « وقد علم أهل العقل أن العباد كلهم لم يكن منهم الإيمان وقد كان من بعضهم الكفر فقد كان غير ما أراد الله بزعمهم [الضمير للمعتزلة] أراد أمرا فلم يكن وكان خلاف ما أراد فكفى بهذا من القول فحشا بل جل ربنا عن أن يكون يريد شيئا فيكون غير ما يريد بل هو المريد لجميع

---

(34) المصدر السابق ص 42 ـ 43 .

الأشياء (35) » وأحيانا يجادل المخالفين بأن يأتي إلى أقوالهم فيعدد ما يمكن أن يترتب عنها من نتائج ويبين أن في قبولهم كلا من هذه النتائج نقضا لأصل من أصولهم أو قولا بما لا يعقل أو كفرا بالإسلام وبهذا الجدال المستند إلى المقاييس المنطقية يرى أنه يلزم خصومه الحجة فلا يبقى لهم إلا الإقرار بالخطإ إن لم يكونوا من المكابرين المعاندين .

كما يظهر ولعه بالجدال واستعمال المقاييس المنطقية في مقارعة الخصوم عندما يتناول المسألة المختلف فيها فيفرعها ويغالي في تفريعها حتى يصل به ذلك الى تخيل الفروع ويسوق الحجج العقلية والنقلية لإثبات صحة ما يراه وفساد ما يذهب اليه غيره ويؤيد حججه العقلية والنقلية أحيانا ببعض ما قاله علماء الإباضية في القصائد المطولة التي قالوها في العلوم المختلفة وهذه المنظومات تندرج في صنف الشعر التعليمي المعروف وكثيرا ما يتفق له إذا احتج لرأيه أن يفترض أن خصومه يردون عليه فهو يفترض الاعتراضات على حججه ويرد عليها واحدا واحدا ومعلوم أن هذه الطريقة في الرد معروفة معمول بها عند المتكلمين المسلمين .

وهكذا نرى أن ردود القلهاتي على خصومه قائمة على عدة أصول منها التسليم بما جاء في الكتاب والسنة ووجوب اعتمادهما في الأحكام والمعتقدات وأنه لا يجوز عليهما التناقض ولا الاختلاف ومنها عدم الإمساك عن الخوض في المسائل الكلامية أو الاعتقادية المتعلقة بذات الله وصفاته وما إلى ذلك واعتماد النظر العقلي في هذا كله والقول بأن النظر العقلي لا يؤدي الى ما يناقض الكتاب والسنة ولم يقل بما قال به النظام من « أن جهة العقل قد تنسخ بعض الأخبار » وانطلاقا من هذا الأصل أول كثيرا من نصوص القرآن حتى لا تناقض ما أداه إليه النظر العقلي ورد كثيرا من الأحاديث ووصفها بأنها موضوعة

---

(35) الكشف والبيان للقلهاتيّ ص 120 .

لمخالفتها ما يؤدي إليه النظر العقلي . ومن أصوله كذلك أنه لايكون إلا الحق والباطل والكفر والإيمان والخطأ والصواب وبذلك رد قول المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين ولكنه قسم الكفر إلى قسمين كفر نعمة وهو كفر أهل القبلة المخالفين للإباضية أو أصحاب الكبائر وكفر شرك وهو كفر من لم يؤمن بأسس الإسلام ولولا هذا التقسيم لقال بأن المخالفين كلهم كفار . كما يمكن القول إن منهجه في الرد على خصومه يشبه من عدة وجوه ردود المتكلمين المتقدمين على خصومهم فقد مر بنا مثلا أن بعض ما عاب به خصومه ورد في بعض كتب أهل السنة مثل الفرق بين الفرق للبغدادي والملل والنحل له وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ولكنه يخالفه من وجوه أخرى ولا شك أنه من المفيد جدا أن نقارن بين مناهج المتكلمين المنتمين إلى الفرق الإسلامية المختلفة في ردودهم على خصومهم في عصور مختلفة ولا شك أننا بهذه المقارنة نقف على ما بين هذه المناهج من فروق وعلى تطورها من عصر إلى عصر وعلى ما أثر فيها حى اتبعت في هذا التطور خطا دون خط .

محمد بن عبد الجليل